الاستدلال بالأمثال في شرح المفصل لابن يعيش في باب الأسماء

زينب علي غزوان

Email: **Zainab.ghazwan.hum97@student**

أ.د. محمد نوري محمد

Email: hum.moh.noori@uobabylon.edu.iq

الملخص:

وقد جاءت هذه الدراسة لتوضح مصدر مهم من مصادر السماع وهو الامثال، فالأمثال العربية مادة خصبة للدراسة والبحث لا سيما الدراسة اللغوية ؛إذ يستشهد بها في تثبيت القواعد اللغوية؛ لأن الفاظها لا تغير وتجري كما جاءت أول مرةٍ. فضلاً عن بلاغتها ورصانة الفاظها واصابتها للمعنى. والذي يثبت أهمية الامثال العربية وأنها إنموذجًا فريدًا من نماذج الإبداع اللغوي هو كثرة الكتب التي أُلفت فيها ككتاب الامثال لابي عبيدة والامثال للميداني وغيرها.

وقد كشف البحث عن أهمية الأمثال العربية في التقعيد النحوي ، وأن الأمثال لا تقل عن غيرها من موارد السماع، وغيرها من النتائج، واتخذت من المنهج التحليلي أداةً للدراسة فقد حاولت جمع آراء النحاة عن المسائل، مع التركيز على ابن يعيش، وأرجح بين الآراء بحسب الأدلة وقوتها، وقد اتخذت من أهم المصادر اللغوية روافد لهذا البحث كالكتاب لسيبويه، و المقتضب للمبرد والخصائص لابن جني والكتاب موضع الدراسة. وقد استشهد ابن يعيش في باب الأسماء بإحدى عشرة مثلًا، والأمثال التي استشهد بها ابن يعيش هي من شواهد النحويين قبله، وكان المثل لا حقا لغيره من الشواهد في مواضع، وسابقا لها في مواضع أخرى.

الكلمات المفتاحية: ابن يعيش، الاستدلال، المثل، الأسماء.

Keywords: Proverb, Ibn Ya'is, Inference, Names.

Absetrac:

Significant source of linguistic transmission (Al-Sama’). Arabic proverbs constitute a rich material for research, particularly in linguistics, as they are Invoked to consolidate grammatical rules; their wording remains immutable, preserved exactly as originally uttered. Furthermore, they are characterized by eloquence, robust phrasing, and precision in meaning. The importance of Arabic proverbs as a unique model of linguistic creativity Is evidenced by the vast literature dedicated to them, such as Kitab al-Amthal by Abu Ubaydah and Majma’ al-Amthal by Al-Maydani.

The research reveals the significance of Arabic proverbs in grammatical stabilization (Al-Taq’id), demonstrating that they are no less vital than other

sources of linguistic transmission. Utilizing an analytical methodology, the study gathers grammarians' opinions on various Issues—focusing specifically on Ibn Ya'ish—and weighs these views based on the strength of the evidence. The research draws from primary linguistic sources, including Sibawayh's Al-Kitab, Al-Mubarrad's Al-Muqtadab, and Ibn Jinni's Al-Khasa'is, in addition to the primary text under study.

In the chapter on nouns, Ibn Ya'ish cited eleven proverbs. These proverbs were already established as evidence by grammarians before him; in some instances, the proverb followed other linguistic citations, while in others, it took precedence.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين نبينا محمد الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين، وبعد:

فالأمثال هي عصارة تجارب إنسانية تزخر بالحياة التي مرت بها على مر العصور، فهي لون من ألوان الحياة استعملت بين الخاصة والعامة ، وتداولها كل لسان ، وهذا ما أكسبها بقاء عبر الأيام، فهي لا تُغيَّر بل تُنقل كما وردت أول مرة، كَمَا يكون ذَلِك فِي الْأَمْثَال **(أطرِّي فَإِنَّك ناعلة)، (الصيفَ ضيعتِ اللبن)** فهي وقعت في الأصل للمؤنث ولم تُغيَّر من بعد وإن ضُرِبت للمذكر. والسبب يعود إلى أن المثل يُعَدُّ استعارة تمثيلية تُنقل فيها ألفاظ المشبَّه به إلى المشبَّه بكل معانيها وتفاصيلها. غير أنّ تغيير هذه الألفاظ تبعًا لاختلاف السياقات يُخرِج الأسلوب من دائرة الاستعارة التمثيلية، فلا يُعَدُّ من بابها، وقد بيّنت هذه الرسالة ما كان من دور في توجيه الخلاف والتأثير فيه بالمثل العربي، وقد استعمله ابن يعيش لحسم الخلاف في النحو والصرف كثيرًا، ولترجيح رأي على آخر، أو لبيان الجواز في شيء وقد حاز كتاب شرح المفصل قصب السبق في عنايته بالأمثال، إذ حوى هذا الكتاب بين دفاته كثيرا من الأمثال العربية، إذ وصل عددها تسعون مثلا وهذا يعد عددًا كبيرًا إذا ما قورن بكتب اللغة الأخرى.

وتبرز أهمية هذا الموضوع لكونه يسلط الضوء على أحد مصادر السماع وهو الأمثال العربية، وكذلك أن هذا الموضوع لم يدرس دراسة أكاديمية قبل ذلك، كما أنَّه يركز على جانب مهم من شخصية ابن يعيش وهو تأثره بشيخه الزمخشري الذي كانت له عناية خاصة بالأمثال.

كلمات مفتاحية: الاستشهاد، الاستدلال، الأمثال، ابن يعيش.

الاستدلال لغة:

الاستدلال على وزن استفعال مصدر الفعل (استدلَّ) من الجذر (د، ل، ل)، وله معان متعددة ذكرها المعجميون منها: الإرسال[1]، والدَّليل[2]، ولمَّا كانت صيغة استفعل تدل على الطلب، فإن صيغة استدل تدل على طلب الدليل، إذن فالاستدلال هو طلب الدليل على الشيء.

أمَّا الاستدلال في الاصطلاح فقد عرّفه الشَّريف الجرجانيُّ من القدماء بقوله: ((هو تقرير الدَّليل لإثبات المدلول، سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر أو العكس، أو من أحد الأثرين إلى الآخر))[3].

أمَّا من المحدثين فقد عرَّفه الأستاذ عبد الرحمن حبنكة الميداني، قال: ((الاستدلال هو استنتاج قضية مجهولة من قضية، أو من عدة قضايا معلومة، أو هو التوصل إلى حكم تصديقي مجهول بملاحظة حكم تصديقي معلوم، أو بملاحظة حكمين فأكثر من الأحكام التصديقية المعلومة))[4].

ومن المعنى اللغوي والاصطلاحي يمكننا القول بأنَّ معنى الاستدلال: هو طلب الدليل لإثبات صحة قاعدة نحوية معينة أو دحضها.

المثل لغةً:

من معاني المثل اللغوية التي ذكرها المعجميون هي:

1- الشَّبه: فقد قال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ): إنَّ ((المثل: الشيء يُضرب للشيء، فُيجعل مثلهُ، والمثلُ: شبهُ الشيء في المثال والقدر ونحوه حتى في المعنى، ويقال: ما لهذا مثيلٌ. والمثال: ما جُعل مقدارًا لغيره، وجمعه مُثُل، ثلاثة أمثلةٍ))[5]، قال تعالى: ﴿ **ضُرِبَ مَثَلٌ فاسْتَمِعُوا لَهُ**﴾ [الحج/73]، فما ماثل شيئًا فهو شابهه.

2- النظير: قال ابن فارس: ((الميم والثاء واللام، أصل واحد يدل على مناظرة الشيء للشيء، وهذا مثل هذا، أي: نظيره، والمثل والمثال في معنى واحد))[6].

3- الحجة: وقد جاء معنى المثل في القاموس المحيط، بأنَّه: ((المثل محركة: الحُجَّة والحديث، وقد مثَّل به تمثيلًا و أمتثله وتمثّلهُ، وتمثل بالشيء: ضربه مثلا))[7]، أي: ما احتجَّ به من المثل.

المثل اصطلاحًا:

ذُكرت للمثل تعريفات عديدة، اختلفت في ألفاظها إلّا أنَّ المعنى واحد، فقد عرَّفه أبو عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ) بأنَّه: ((حكمة العرب في الجاهلية والإسلام وبها كانت تعارض كلامها، فتبلغ بها ما حاولت من حاجاتها في المنطق، بكناية غير تصريح، فيجتمع لها بذلك ثلاث خلال: إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه، وقد ضربها النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وتمثل بها هو ومن بعده من السلف))[8].

وذكر الزمخشري(ت538هـ) أنَّ سبب تسمية المثل بهذا الاسم، فقال: ((ثم سميت هذه الجملة من القول المقتضبة من وصلها، أو المرسلة بذاتها المتسمة بالقبول، المشهورة بالتداول مثلاً؛ لأنَّ المحاضر بها يجعل مورودها مثلاً ونظيرًا لمضربهِ))[9].

إذن فالمثل: هو ((قول موجز سائر، صائب المعنى، تُشبَّه به حالة حادثة بحالة سالفة))[10].

والمثل عند النحويين هو أحد الأدلة النحوية التي يعتمدون عليها في إثبات قاعدة نحوية أو صرفية[11].

1- تقديم المضمر على الظاهر:

الأصل في الجملة الاسمية أنْ يتقدم فيها المبتدأ على الخبر، إلا أنّه قد يتأخّر أحيانًا لأغراضٍ بلاغية أو تركيبية[12]، وقد اختلف النحويون قديمًا وحديثًا في هذه المسألة، خصوصًا في تقديم الخبر الذي يتضمّن ضميرًا يعود على المبتدأ، فقد ذهب البصريون إلى جواز تقديم المضمر على الظاهر، ما دام في نية التأخير، ويؤكدون أنَّه كثير في كلام العرب، سواء في المنقول أو في المقيس[13]، ومن شواهدهم قوله تعالى: ﴿فأوجس في نفسه خيفةً موسى﴾[طه/٦٧]

أما الكوفيون، فقد ذهبوا إلى عدم جواز تقديم المضمر على الظاهر، بحجة أن ذلك يستلزم الإضمار قبل الذكر، وهو ممتنع، ويُشبهون ذلك بقولهم: (ضرب غلامُه زيدًا)، إذا كان (الغلام) فاعلًا، فلا يجوز أن يتقدّم على من يعود عليه الضمير، أي (زيدًا)، إذا كان مفعولًا به، وعلّلوا المنع بأنَّ الإضمار هنا واقع في اللفظ قبل الذكر، والتأخير بالتقدير لا يُغني عنه[14].

وابن يعيش، ذهب مذهب البصريين أيضًا، إذ رأى جواز تقديم المضمر على الظاهر مادام في نية التأخير[15]، واستدلّ على ذلك بالمثل: **(فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الحُكْمُ)**[16]، والتقدير: (يؤتى الحكم في بيته)[17].

2- **الابتداء بالنكرة:**

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأنَّه محكوم عليه فحقه أنّ يكون معلومًا، ومن هذا الأصل نصل إلى أصل آخر وهو عدم جواز الابتداء بالنَّكرة، لأنَّ النكرة مجهولة والحكم على مجهول لا يقبله الاستعمال ولا تحصل به فائدة، وعند تتبع كلام النَّحويّين في موضوع الابتداء بالنَّكرة نجدهم قد أجمعوا على عدم جواز ذلك، إلَّا بمسوغات وضعها النَّحويُّون لحصول الفائدة[18]، وكل مسوغ تتحقق به الفائدة يجوز معه الابتداء بالنكرة، وقد ذكر ابن يعيش بعض هذه المسوغات مستشهدًا بالأمثال العربية في إثبات ذلك، ومنها المثل القائل: **((شرٌّ أهرُّ ذا ناب))**[19]، إذ إنَّ (شرٌّ) وقع مبتدأً وهو نكرةٌ، والمسوغ لذلك أنَّه في تأويل النَّفي، يقول ابن يعيش: ((فالابتداء بالنكرة فيه حسن؛ لأنَّ معناه (ما أهرَّ ذا ناب إلَّا شرٌّ)، فالابتداء ههنا محمول على معنى الفاعل، وجرى مثلا، فاحتمل، والأمثال تحتمل ولا تغير))[20].

3- **مجيء المبتدأ جملة:**

ذهب النحويون إلى منع مجيء المبتدأ جملة[21]، وقد علل ابن الحاجب (ت 646هـ) هذا المنع بأن المبتدأ يقع ضمن المحكوم عليه، ولا يكون ذلك إلا مفردًا، على خلاف الخبر الذي يصح التعبير عنه بالمفرد والجملة؛ وذلك لاتساعهم في باب الإخبار[22].

وقد أجاز بعض النحويين مجيء المبتدأ جملة، وانقسموا في ذلك إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: الجواز مطلقًا، وهو قول ثعلب وجماعة من الكوفيين، ومن المحدثين ابن مالك في بعض آرائه، واستدلوا على ذلك بشواهد لغوية من القرآن الكريم وكلام العرب[23].

المذهب الثاني: المنع المطلق، وهو رأي المبرد والفارسي وجمهور البصريين[24].

المذهب الثالث: التفصيل، حيث اشترط القائلون به شروطًا معينة لجواز مجيء المبتدأ جملة، واستشهد بالمثل: **((تسمعَ بالمعيدي خيرٌ من أنْ تراه))**، وهو من رواية الأصمعي من دون (أن)[25].

أما ابن يعيش فقد أجاز مجيء المبتدأ جملة، فعنده أن المبتدأ قد لا يكون اسمًا محضًا، حيث قال: ((وقد يقع الفعل موقع المصدر في مواضع، نحو قولهم: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)، وكقوله تعالى: ﴿**سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم**﴾[البقرة/6]، والمراد الإنذار وعدم الإنذار))[26]، فالحكم عنده مطرد في جواز مجيء المبتدأ جملةٌ.

4- مجيء الحال معرفة:

تقرَّر عند جمهور النَّحويين أن الحال لا يكون إلا نكرة؛ وتعددت عللهم في ذلك، ذكر ابن يعيش ثلاثة منها، فقال: ((إنَّما استحقت الحال أن تكون نكرة، لأنَّها في المعنى خبر ثان، ألا ترى أنَّ قولك: (جاء زيد راكبا) قد تضمن الإخبار بمجيء زيد وركوبه في حال مجيئه، وأصل الخبر أن يكون نكرة، لأنها مستفادة، وأيضا فإنها تشبه التمييز في الباب، فكانت نكرة مثله، وإنها تقع في جواب (كيف جاء)، و(كيف) سؤال عن نكرة))[27]، وهذه العلل التي ذكرها ابن يعيش هي علل النحويين السابقين، يقول عبد القاهر الجرجاني: ((أنَّ الحال خبر في الحقيقة، من حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال كما ثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل))[28]، فكلاهما يتفقان على أنَّ الحال استحق أن يكون نكرةً.

إذن فالأصل في الحال لابد أن يكون نكرة، ولما كانت أغلب القواعد النحوية لا تخلو من الشذوذ جاءت بعض الشواهد النحوية على خلاف هذا الأصل، إذ ورد فيها الحال معرفة، لكنها قليلة إذا ما قيست مع شواهد القاعدة الأصل، ولذلك حكم بعض النحويين على هذه الشواهد الندرة[29]، ومنها ما واستدلّ به ابن يعيش من الأمثال العربية قولهم: (**مررت بهم الجماء الغفير**)[30]، والمثل :(**جاء القوم قضهم بقضيضهم**)[31]، وقال عنهم ابن يعيش بأنها شواذ ولا يمكن القياس عليه: ((وذلك شاذ لا يقاس عليه))[32].

5- مجيء اسم التفضيل مما لا فعل له:

وضع النحويون جملة من الشروط لصياغة اسم التفضيل، منها أن يكون الفعل المشتق منه ممَّا يصاغ منه فعلا التعجب، وأن يكون ثلاثيا، تاما، متصرفا مثبتا مبنيا للمعلوم، قابلا لمعنى المفاضلة للتفاضل أي غير معبر عن فاعله وألا يكون الوصف منه على وزن (أَفْعَل) الذي مؤنثه (فَعْلَاء)[33].

وإن كان أفعل التفضيل مشتق من اسم لا فعل له، فقد ذهب النحويون فيه إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: إنَّ ما صِيغَ على وزن أفعل وليس له فعل هو سماعي يحفظ ولا يقاس عليه سيبويه إذ يقول: ((وليس له فعل وإنما يحفظ هذا حفظاً ولا يقاس، قالوا: أحنك الشاتين وأحنك البعيرين))، وهو رأي ابن السراج[34]، والسيرافي[35]، وابن الصائغ[36].

القول الثاني: إنَّ ما صيغ من الاسم هو من الشاذ وذهب لمثل هذا القول ابن مالك وهذا نصه: ((ويحكم بالشذوذ فيما لا فعل له، وفيما له فعل لم يستوف القيود، كما فعل في التعجب، فمن أمثلة أفعل التفضيل الذي لا فعل له قولهم: **(هذا أصبر من هذا)**، أي: أمر، و**(ألص من شظاظ)** أي: أعظم لصوصية، وشظاظ اسم رجل من ضبة، ومن هذا النوع أول وآخر، ومن أمثلة سيبويه فيما لا فعل له: أحنك الشاتين والبعيرين أي: أكلهما وآبل الناس أي: أرعاهم للإبل))[37]، وذهب إلى هذا ابن الناظم[38]، والمرادي[39]، وابو حيان[40].

القول الثالث: وذهب بعضهم لالتماس أفعال قياسا، نحو اسم التفضيل (آبل) هو من الفعل (أبِلَ)[41]، وهو ما ذكره الشيخ خالد الأزهري[42].

وقد جاء المثل: **(آبل من حنيف الحناتيم)**[43] وفيه اسم تفضيل وقد صِيغَ مما لا فعل له، ومعنى (آبل) كما جاء في معجم مقاييس اللغة: ((رجل آبلٌ، إذا كان صاحب إبِل، وأَبِلٌ بوزن فَعِلٍ إذا كان حاذقاً برعيها؛ وقد أَبِل يَأْبَل. وهو من آبَلِ النَّاس، أي أحذقِهم بالإبل، ويقولون: (هو آبَلُ من حُنَيفِ الحَنَاتِم))[44].

أما ابن يعيش فلا يقول بشذوذ هذا المثل بل يرى أن له فعلا ومن ثم فهو مقبول ولا إشكال فيه فهو يرى أن آبلَ: ((مأخوذ من قولهم: (أبِلَ الرجلُ) بالكسر "يَأْبَلُ" "أَبالَة" مثلِ "شَكِسَ شَكاسَةً"، فهو آبِلٌ، أي: حاذقٌ بمَصْلَحَة الإبل، فهو مأخوذ من فعل ثلاثي، كأنّهم اشتقّوا من لفظ الإبِل فعلًا، وتَصرّفوا فيه كسائر الأفعال))[45].

6- مجيء اسم التفضيل من الفعل المبني للمجهول:

إن القياس في أفعل التفضيل كما بيّنا ذلك في المسألة التي سبقت يقتضي أن يبنى اسم التفضيل على وزن (أَفْعَل) من الفعل الثلاثي المجرد المبني للمعلوم قال الزمخشري: ((والقياس أن يفضل على الفاعل دون المفعول))[46].

ولكن العرب قد صاغت من المبني للمجهول عددا من أسماء التفضيل منها: **(أَشْهَرُ مِنَ الفَرَسِ الأَبْلَقِ)**[47]، **(العَوْدُ أَحْمَدُ)**[48]، **(أَحْمَى مِنْ أَلْفِ الْأَسَدِ)**[49]، و**(أَجَنُّ مِنْ دُقة)**[50].

وكذلك الأحاديث النبوية فيها كلمات هي أسماء تفضيل صيغت ممَّا لم يسمَ فاعله منها قول الرسول(ص): **((غَيْرُ ذَلِكَ أَخْوَفُ عِنْدِي عَلَيْكُمْ مِنْ ذَلِكَ، أَنْ تُصَبُّ عَلَيْكُمُ الدُّنْيا صَبًا))**[51].

وقد استدلّ ابن يعيش بالمثلين **(أزهى من ديك، وأشغل من ذات النحيين)**، في أفعل التفضيل مستشهدا بها على الشاذ من أسماء التفضيل، ففيهما قد بُني اسم التفضيل من الفعل المبني لما لم يسم فاعله، وقال بأنها شاذة[52].

وقد اختلفت أقوال النحويين في هذين المثلين على ثلاثة أقوال:

القول الأول: سماعية تحفظ ولا يقاس عليها، وإن كانت من فعل لم يسم فاعله؛ لأنَّه لا لبس فيها، فهي ملازمة لهذه الصيغة لا ترد بغيرها، ولكثرة الأمثلة المصاغة من فعل المفعول، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك في أحد قوليه[53]، وقد اختاره ابن الناظم[54].

القول الثاني: ذهب بعض النحويين إلى أن اشتقاق أفعل التفضيل من الفعل المبني للمجهول شاذٌّ، على نحو المثلين؛ لأنهما صيغا من فعل ثلاثي مبني لما لم يسم فاعله (زُهِيَ) و (شُغِلَ)، والقياس أن يصاغ من الفعل المبني للمعلوم، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري[55]، وابن الأثير[56]، وابن يعيش[57]، وابن مالك في قوله الآخر[58]، وابن هشام النحوي[59].

القول الثالث: قياسي مطرد، إذا أمن اللبس فهو جائز؛ لكثرة الشواهد عليه وهذا ما ذهب إليه السيرافي ونسبه إلى سيبويه[60]، وقد علل السهيلي(ت581هـ) سبب مجيئه ذلك في الأمثال وغيرها بقوله: ((وسبب جوازه يعني الأفعال المذكورة دون غيرها – أن المفعول فيها فاعل في المعنى: فالمزهو متكبر في المعنى، وكذلك المشغول مشتغل وفاعله لشغله))[61]، وذهب ابن مالك إلى جواز ذلك بسبب كثرة الشواهد عليه فقال: ((وعندي أنَّ صوغ فعل التعجب و(أفعل) التفضيل من فعل المفعول الثلاثي الذي لا يلبس بفعل الفاعل لا يقتصر فيه على المسموع، بل يحكم باطراده؛ لعدم الضائر، وكثرة النظائر))[62].

ويبدو أنَّ الرأي الأول في أنَّها تحفظ ولا يقاس عليها ولا يمكن أن تكون مطردة، أكثر انسجامًا مع قواعد اللغة؛ فـ(الأمثال) تحتمل مالا يحتمل غيرها لذلك لا يمكن قياس الأمثال على القاعدة، فهي وإن كانت شواهد إلا أنها تدخلها الضرورة كما تدخل الشعر.

7- مجيء اسم التفضيل من المزيد بحرف:

لا يمكن صياغة اسم التفضيل من الرباعي المجرد نحو (دحرج) ولا المزيد مثل: (شارك وانطلق) وبين الرضي سبب ذلك فقال: ((إن أردت بناءه من غير حذف شيء منه فواضح الاستحالة ولأن (أفعل) ثلاثي مزيد فيه الهمزة للتفضيل، وأمَّا إن أردت البناء مع حذف حرف أو حرفين فإنَّه يلتبس المعنى، إذ لو قلت: في (أخرج): (أخرج) بحذف الهمزة لالتبس بـ(أخرج) من الخروج، وكذا في غيره من المتشعبة، وهذا كله بناء على أنه لا صيغة للتفضيل إلا أفعل))[63].

وقد حكم بعض النحويين عليه حكم بالشذوذ منهم الزمخشري وابن الأثير[64]، وابن الناظم[65]، وأبي حيان[66].

وقد اختلف النحويون في جوازه على ثلاثة أقوال:

الأول: جواز صياغة أفعل التفضيل من المزيد بالهمزة على وزن (أفعل) وهذا هو مذهب سيبويه، ويؤكد ذلك قوله في باب التعجب: ((وبناؤه أبدا من فَعَلَ وَفَعِلَ وأَفْعَلَ، هذا؛ لأنهم لم يريدوا أن يتَصرَّف، فجعلوا له مثالاً واحدا يَجرى عليه، فشُبَّهَ هذا بما ليس من الفعل نحو لاتَ وما. وإن كان من حَسُنَ وكَرُمَ وأَعْطَى، كما قالوا أَجْدَلٌ فجعلوه اسماً وإن كان من الجَدْل وأُجرى مُجْرَى أَفْكلٍ))[67].

وهو اختيار ابن مالك أيضا حيث قال: ((وإن كان المزيد فيه على وزن (أَفْعَل) لم يقتصر في صوغ فعل التعجب منه على المسموع، بل يحكم فيه بالاطراد وقياس ما لم يسمع منه على ما سمع ما لم يمنع مانع آخر))[68].

والسبب الذي من أجله لم يحكم ابن مالك على مجيئ اسم التفضيل مما كان على (أفعل) الشذوذ؛ وذلك لمشابهة (أفعل) للثلاثي في اللفظ والمعنى، فقد قال في باب التعجب: ((وإنَّما خصَّه من أبنية المزيد فيه لشبهه بالثلاثي لفظا، ولكثرة موافقته له في المعنى))[69].

الثاني: المنع مطلقًا وهو رأي المازني والمبرد[70]، وابن السراج[71].

الثالث: الجواز مطلقاً، نقل هذا الرأي عن الأخفش، وهو رأي حمزة الأصبهاني، حيث قال: ((ففيما حكاه المازني نقض لما حظره الجرمي، ورخصة؛ لأن يقول القائل في أكثر الأفعال: هو أفعل من كذا، ولا يلتفت إلى عدة حروف الفعل، وإن زادت على ثلاثة أحرف))[72].

الرابع: جواز الصياغة من (أفعل) إذا كانت همزته لغير التعدية، نحو (أغفى)، وعدم الجواز إذا كانت للتعدية، نحو (أعطى)، وهذا رأي ابن عصفور، فقال: ((وإن كان على وزن (أَفْعَل) ولم تكن همزته للتعدية جاز التعجب منه، نحو قولهم: ما أخطأه وما أصوبه ... وإن كانت للتعدية لم يجز التعجب منه إلا أن يشذ من ذلك فيحفظ ولا يقاس عليه))[73].

وقد استدلّ ابن يعيش على مجيء اسم التفضيل من المزيد بحرف بالمثلين) : (**أَفْلَسُ مِنَ ابْنِ المُدَلَّقِ**)[74]، يروى بالدال والذال، و(**أَحْمَقُ مِنْ هَبَنَّقَةَ**)[75].

8- **تصغير الاسم المرخم:**

اشترط الكوفيون في تصغير الاسم المرخم أن يكون علمًا[76]، ودليلهم في ذلك قد بينه الرضي، فقال: ((اعلم أنَّ مذهب الفراء أنَّه لا يصغر تصغير ترخيم إلا العلم؛ لأن ما أبقي منه دليلٌ على ما أُلقي؛ لشهرته))[77].

أمَّا الجمهور فلم يشترطوا أن يكون تصغير المرخم العلم فقط، بل يكون بالعلم وغيره؛ وذلك لكثرة الشواهد عليه[78].

وابن يعيش كان رأيه موافقًا للجمهور[79]، فاستدلّ على جواز تصغير الاسم المرخم، بالمثل (**عرف حميق جمله**)[80]، فلا فرق عنده بين المرخم أو الاسم العلم؛ بَيْدَ أن التصغير يكون على الحروف الأصول، وعليه لا ضير في الاسم مرخمًا كان أو لا، وفقال: ((معنى تصغير الترخيم أن تحذف زوائدَ الاسم في التحقير، بحيث لا يبقى إلا الأصولُ، ثلاثيًّا كان الاسمُ أو رباعيًّا، كأنّهم آثروا تخفيف الاسم بحذف زوائده؛ لما يحدث في، الاسم من الثقل بزيادة أداة التحقير، نتقول في تحقير (محمد): (حُمَيْدٌ)؛ لأنّ الميم الأولى زائدةٌ، وإحدى الميمَيْن الثانيتَيْن، فتحذفهما، فتقول في تحقير (أَحْمَدَ): (حُمَيْدٌ) أيضًا بحذف الهمزة لا غيرُ؛ لأنّها الزائدة، وتقول في تحقير (مَحْمُودٍ): (حُمَيْدٌ)، بحذف الميم والواو؛ لأنّهما زائدتان. ولا تُبالي الإلباسَ ثِقةٍ بالقرائن، فعلى هذا تقول في (حارثٍ): (حُرَيْثٌ)، حذفتَ الألف؛ لأنّها

زائدة، وبقيتَ الأحرف الأصولَ التي هي الحاء والراء والثاء، فصُغّر عليها. وتقول في (أَسْوَدَ): (سُوَيْدٌ)، بحذف الهمزة؛ لأنّها هي الزائدة. ولا فرق بين أن تكون الزيادة للإلحاق أو لغير اللحاق))[81].

الخاتمة

1- أحصت الباحثة في باب الأسماء أحد عشر مثلًا.

٢- أثبت البحث أنَّ ابن يعيش بصري المنهج، وقد صحح في أكثر مسائله آراء النحويين البصريين، وقد صرح في غير موضع أنّه بصري كأن يقول: (أصحابنا). كما هو دأب المتأخرين من النحويين الذين انتهجوا نهج المدرسة البصرية.

٣- لاحظت الباحثة أنّ ابن يعيش يستشهد في بعض الأحيان بمجموعة من الأمثال في مسألة واحدة؛ وذلك لإثبات استدلاله أو لتقوية القاعدة النحوية أو الصرفية، كما هو واضح في مسألة نصب المصدر بفعل مضمر، وصياغة أفعل التفضيل.

٤- لاحظت الباحثة أنَّ ابن يعيش وذلك في أكثر من مسألة، يستشهد بالمثل نفسه على مسائل مختلفة، كاستشهاد بالمثل(شر أهر ذا ناب) فقد استدل به في باب نوعا المبتدأ وساقه شاهدا على جواز الابتداء بالنكرة، وذكره في باب المستثنى مستدلاً به على الفعل الواقع موقع المصدر. وذكره في موضعٍ ثالث وهو فصل معاني اسلوب التعجب.

٥- لم يكتفِ ابن يعيش في شرحه لنص الزمخشري على توجيه القضايا والآراء التي ذكرها صاحب الكتاب، بل تعداها إلى التحليل والنقد وعرض آراء السابقين والترجيح أيضًا ولم يكن هدفه الانتقاص من علم الآخرين بل هو لخدمة العلم والعلماء، وذلك واضحًا جليًّا في اسلوب نقده فهو لم يخرج عن حدود الأدب والأخلاق في هذا النقد، كاعتراضه على تعريف الاسم عند الزمخشري في باب الأسماء.

6- استخدم ابن يعيش عبارات : والذي أراه، أو والصواب عندي، أو عندي، أو والصحيح، وغيرها من العبارات. وهذا يعني أن شخصيته وآراءه موجودة في هذا الشرح ولم يكُن شارحًا فقط.

7- كان القصد وراء كثرة استشهاد ابن يعيش بالأمثال العربية هو محاولته لتجديد الشاهد النحوي، وأن تكون القواعد النحوية ليست حبيسة في الشواهد النحوية، بل هي واقع لغوي مطرد في اللغة شعرها ونثرها.

الهوامش:

1- تهذيب اللغة: 14/ 122.(دلل).
2- لسان العرب: 11/ 248(دلل).
3- التعريفات: 17.
4- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة: 149.
5- معجم العين: 228/8.(مثل).
6- مقاييس اللغة: 296/5.
7- القاموس المحيط: 65/10.
8- الأمثال: لأبي عبيد: 34.
9- الكشاف: 195/1.
10- الأمثال العربية درتسة تحليلة تاريخية، رسالة ماجستير: 11.
11- قواعد الاستدلال النحوي بين العقل والنقل(رسالة ماجستير): 29
12- الأصول في النحو: 238-239.
13- الإنصاف في مسائل الخلاف: 65-70.
14- الإنصاف في مسائل الخلاف: 65-66.
15- شرح المفصل: 235/1.
16- مجمع الأمثال: 2/ 72.
17- شرح المفصل: 235/1.
18- الكتاب: 229/1، شرح المفصل: 225/1، النحو الوافي: 1/ 442.
19- مجمع الأمثال: 370/1.
20- شرح المفصل: 225/1.
21- شرح الكافية الشافية: 225/1، شرح المفصل: 240/1.
22- أمالي ابن الحاجب: 2/ 882.
23- التذييل والتكميل: 32/1.
24- شرح التسهيل: 559، مغني اللبيب: 30/1.
25- جمهرة الأمثال: 266/1.
26- شرح المفصل: 180/2.
27- شرح المفصل: 17/2.
28- دلائل الإعجاز: 213/1.
29- تاج العروس: 213/13.
30- مجمع الأمثال: 271/2.
31- كتاب الأمثال، لأبي عبيد: 133، جمهرة الأمثال: 255/1.

32- شرح المفصل: 18/2.
33- همع الهوامع: 416/3.
34- الأصول في النحو: 3/ 155.
35- شرح كتاب سيبويه: 476/4.
36- المحة في شرح الملحة: 422/1.
37- شرح التسهيل: 51/3.
38- شرح الألفية لابن الناظم:341.
39- شرح التسهيل للمرادي: 654.
40- ارتشاف الضرب: 2319، ينظر: التذييل والتكميل:249/1.
41- شرح الأشموني: 299/2.
42- شرح التصريح على التوضيح: 93/2.
43- مجمع الأمثال: 86/1.
44- مقاييس اللغة: 40/1.
45- شرح المفصل: 126/4.
46- المفصل: 233.
47- الأمثال: ٩٢، جمهرة الأمثال: ٥٣٨/١، مجمع الأمثال: ٣٧٩/١.
48- الأمثال: ١٦٩، الجمهرة: ٤١/٢، المجمع: ٣٤/٢.
49- جمهرة: ٣٤٣/٢، مجمع الأمثال: ٢٢٩/١، المستقصى: ٨٧/١.
50- مجمع الأمثال: 187/1، المستقصى: 53/1.
51- مسند الإمام أحمد: 178/5.
52- شرح المفصل: 126/4.
53- شرح الشافية الكافية: 1227/2.
54- شرح الألفية لابن الناظم: 342.
55- المفصل: 297.
56- البديع: 290/1.
57- شرح المفصل: 127/4.
58- شرح التسهيل: 51/3.
59- أوضح المسالك: 287/3.
60- شرح السيرافي: 475/4.
61- زهر الأكم في الأمثال والحكم: 145/3.
62- شرح التسهيل: 45/3.
63- المقتضب: 180/4، شرح المفصل: لابن يعيش: 91/6، شرح الرضي: 449/3.
64- البديع: 290/1-291.
65- شرح الألفية لابن الناظم: 342.

66- ارتشاف الضرب: 2319/5.
67- كتاب سيبويه: 73/1.
68- شرح التسهيل: 47/3.
69- شرح الشافية الكافية: 1089/2.
70- المقتضب: 180/4.
71- الأصول في النحو: 103/1.
72- سوائر الأمثال على أفعل: 48.
73- المقرب في النحو: 73/1، شرح المفصل لابن يعيش: 92/6.
74- جمهرة الأمثال: 107/2، مجمع الأمثال: 83/2، المستقصى: 275/1.
75- جمهرة الأمثال: 385/1، مجمع الأمثال: 217/1، المستقصى: 85/1.
76- المساعد على تسهيل الفوائد: 530/3، شرح الأشموني: 170/4.
77- شرح الشافية: 283/1.
78- شرح المفصل لابن يعيش: 432/3، حاشية على شرح الجاربردي: 96/1، شرح الأشموني: 170/4، همع الهوامع: 152/6.
79- شرح المفصل لابن يعيش: 431/3.
80- مجمع الأمثال: 81/2.
81- شرح المفصل لابن يعيش: 431/3.

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب محمد بن يوسف بن علي، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، .1418هـ - 1998م.
- الأصول في النحو، ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1995م.
- أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، تح: فخر صالح سليمان قدارة الناشر: دار عمار - الأردن دار الجيل - بيروت، ١٩٨٩م، (د.ط).
- الأمثال العربية دراسة تحليلة تاريخية، رسالة ماجستير، عبد العزيز محمد عويض الشراري، د. حسن محمد الرابعة، جامعة مؤتة 2015م.
- الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت ٢٢٤هـ)، تح: الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٠ هـ- ١٩٨٠م.

❖ – الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠١م.

❖ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١ هـ)، تح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (دط)، (د.ت).

❖ – البديع في علم العربية المبارك بن محمد بن عبد الكريم، أبو السعادات ابن الأثير الشيباني الجزري (ت 606هـ)، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى مكة المكرمة – السعودية، ط١، ٢٠٠٠م.

❖ – التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥ هـ)، تح: حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط ١، ١٩٩٨م.

❖ – التعريفات، علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني (ت 816هـ)، تح: مجموعة من المحققين دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1403هـ – 1983م.

❖ – العين، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، أبو عبد الرحمن الفراهيدي البصري (ت 170هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دارالرشيد، بغداد، ط1981،1م.

❖ – تاج العروس من الجواهر قاموس، محمد بن محمد بن محمد السيد المرتضى الحسيني الزبيدي (ت 1205هـ)، مجموعة من المحققين، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت،1422هـ –2001م

❖ – تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهر، أبو منصور الأزهري الهروي (ت 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.

❖ – جمهرة الأمثال، الحسن بن عبد الله بن سهل، أبو هلال العسكري (ت395هـ)، تح: د. أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1408هـ– 1988م.

❖ – دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت٤٧١ هـ)، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني – القاهرة، ط1، ١٩٩٢م.

❖ – زهر الأكم في الأمثال والحكم، الحسن بن مسعود بن محمد، أبو علي، نور الدين اليوسي (ت ١١٠٢هـ)، تح: د محمد حجي، د محمد الأخضر، درا الكتب العلمية، ط1، 1998م.

❖ – شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686هـ)، تح: محمد باسل العيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ– 2000م.

❖ – شرح الأشموني لألفية بن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت٩٢٩هـ) ، دار الكتب العلمية– بيروت، ط1، ١٤١٩هـ.
❖ – شرح التسهيل، لابن مالك، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين (ت٧٦٢ هـ) ، تح: د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ.
❖ – شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري زين الدين المصري وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥ هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، ١٤٢١هـ.
❖ – شرح الكافية الشافية، محمد بن الحسن، نجم الدين الرضي الإستراباذي (ت 686هـ)، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاز يونس، بنغازي، ط2، 1996م.
❖ – شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية– بيروت، ط1، ١٤٢٢هـ.
❖ – شرح كتاب سيبويه، علي بن عيسى أبو الحسن الرماني، تح: د. شريف عبد الكريم النجار، دار السلام للطباعة والنشر، ط1، 1442هـ–2021م.
❖ – شرح كتاب سيبويه، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد السيرافي (ت 368هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط1، 2008م.
❖ – ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، عبدالرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق – بيروت. ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
❖ – الكتاب، سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر سيبويه الحارثي (ت180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ–1988م.
❖ – الكشاف، عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري(ت 538هـ)، تح: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث بالقاهرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ– 1987م.
❖ – اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سباع ، أبو عبد الله شمس الدين، ابن الصائغ الجذامي (ت 720هـ)، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – السعودية، ط1، 1424هـ– 2004م.

- ❖ – القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادى (ت (٨١٧هـ)، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- ❖ – قواعد الاستدلال النحوي بين العقل والنقل دراسة في كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي: إعداد الطالبتين: وسام بن شوية – امال بن سهلة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الآداب واللغات– قسم الآداب واللغة العربية 2019م.
- ❖ – لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، 3، 1978م.
- ❖ – المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة عالم الكتب بيروت – لبنان، ط1، 1382هـ - 1963م.
- ❖ – مجمع الأمثال، أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو الفضل الميداني النيسابوري (ت 518هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت – لبنان، (د – ط)، (د– ت).
- ❖ – مسند الإمام أحمد، أحمد بن حنبل (ت 241هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1421هـ- 2001م.
- ❖ – مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء، أبو حسين القزويني الرازي (ت 395هـ)، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ط1، 1399هـ- 1979م.
- ❖ – المستقصى في أمثال العرب: محمود بن عمرو بن أحمد جار الله الزمخشري تح: مجموعة من الأساتذة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2، 1408هـ- 1987م.
- ❖ – شرح الرضي على الكافية: محمد بن الحسن، نجم الدين الرضي الإستراباذي (ت 686هـ)، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاز يونس، بنغازي، ط2، 1996م.
- ❖ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعارف، ط1، 1996م.
- ❖ – النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1977م.
- ❖ – همع الهوامع، في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تح: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، 1995م.